

فصل

[فِي حَذْفِ فَاءِ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ]

٩٨٨- فَا أَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعَدٌ أَحَذَفُ وَفِي كَعَدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدُ

يعني: أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واوا في ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع.

الثاني: المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين فتحة وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد.

وفهم من قوله (كَوَعَدٌ) أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كانا بعدها فتحة نائية عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق، وفهم منه أيضاً أن حذف الواو المذكور مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً فلو كان مضموماً لم يحذف نحو بوعد مبنياً للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً فلو كان غير مكسور ولم يحذف نحو يوجل ويوضؤ. وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت بوعيد ولم تحذف.

الثالث: المصدر من نحو وعد وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف.

وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف منه نحو وجهة. وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقفة.

و(فا أمر) مفعول بـ (احذف) و(مضارع) معطوف على (أمر).

ثم قال:

٩٨٩- وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٌ اسْتَمَرَ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٌ

يعني: أنه اطرد حذف الهمزة من (أفعل) في الفعل المضارع، وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهما المعبر عنهما بـ (بنيتي) فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصفتان، وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدرج وتخاصم، لكن استثقل اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم واسم الفاعل والمفعول، كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع، والمراد بـ (أفعل) الفعل الماضي. و(حذف) مبتدأ وخبره (استمر).

ثم قال:

٩٩٠- وَظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّتْ اسْتَعْمَلَا وَقَرْنَ فِي أَقْرَنْ وَقَرْنَ نُقِلَا

يعني أن (ظلت) بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول: ظلت وظلت، وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيويه تيسست وفي القياس عليهما خلاف، وقوله (وَقَرْنَ فِي أَقْرَرْنَ وَقَرْنَ نُقَلَا) يعني أنه يستعمل هذا التخفيف في فعل الأمر فقييل فيه (قرن) بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وقوله (وقرن نقلا) أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة (قرن) بالكسر بالكسر أن أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت افعال نون الضمير خفف بحذف عينه بع نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا: يقرن في المضارع، وقرن في الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان. و(ظلت) مبتدأ خبره (استعملا) والألف فيه للتثنية، و(في ظلت) متعلق بـ(استعملا) و(قرن) مبتدأ وخبره في (اقررن) والتقدير وقرن منقول في اقررن و(قرن نقلا) مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون و(قرن) الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني أنه استعمل ويكون (نقلا) جملة في موضع الحال من (قرن) المفتوح الفاء أي سمعا فلا يقاس عليه والأول أظهر. ثم قال: